نظرية العامل

أصولها السماعية وكفايتها التقعيدية

زكرياء سلمان
مختبر الترجمة وتكامل المعارف، كلية الآداب،
جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب

• الملخَّص

تعد نظرية العامل من أهم الأركان التي بني عليها النحو العربي، وقد حظيت باهتمام كبير، وكثر الحديث عنها قديماً وحديثاً، وانقسم حولها الباحثون المعاصرون بين مؤيد ومعارض. ويأتي هذا البحث لبيان موقف بعض المدارس اللسانية من جدوى نظرية العامل، وبخاصة المدرسة الوصفية والمدرسة التوليدية، ثم عرض هذه النظرية عرضاً تحليلياً، نكشف فيه عن كفايتها التقعيدية والدلالية؛ وذلك بالتمثيل ببعض الأصول التي وضعها النحاة؛ ضماناً لمبدأ الاطراد في القواعد النحوية الجزئية، ثم بيان صلة النظرية بالأحكام النحوية، وإثبات علاقتها بالمعنى. لنخلص في الأخير إلى أن النحويين قد أحسنوا فهم العامل، وأجادوا توظيفه، واستطاعوا أن يستثمروه في خدمة أحكام النحو ومعانيه، فنجحوا من ثمة، في أن يُقنعوا بوظيفته، ومحوريته في دراسة التركيب اللغوي وتحليل ظواهره وتفسيرها.

*****

مقدمة

تعد نظرية العامل من أهم الأركان والأسس التي شُيد عليها النحو العربي، وقد حظيت باهتمام كبير، وكثر الحديث عنها قديماً وحديثاً، وانقسم حولها الباحثون المعاصرون بين مؤيد لها، وثائر عليها.

ونحن إذ نناقشها نرجو ألا يكون عملنا مكرراً، وأن نتجاوز الحديث عن أصولها مجردة؛ حيث إن منهجنا في هذا البحث هو بيان موقف بعض المدارس اللسانية من جدوى فكرة العامل، وبخاصة المدرسة الوصفية والمدرسة التوليدية، ثم عرض هذه النظرية عرضاً تحليلياً، نكشف فيه عن كفايتها التقعيدية والدلالية؛ وذلك بالتمثيل ببعض الأصول التي وضعها النحاة؛ ضماناً لمبدأ الاطراد في القواعد النحوية الجزئية، ثم نبين صلة النظرية بالأحكام النحوية، ونثبت علاقتها بالمعنى.

١- نظرية العامل النشأة والمفهوم:

أ- نشأة نظرية العوامل، والخلاف حولها قديماً وحديثاً:

نظر العلماء في اللغة العربية، فوجدوا فيها خصائص مشتركة تسير على نهج مضبوط وخاص، «فنبه ذلك أذهانهم إلى وضع قواعد عامة يلمون فيها بهذه الخصائص.. واستغلوا فكرة أن كل حدث لا بد له من محدث، وكل أثر لا بد له من مؤثر، فطبقوها على الكلمات وضبطها في شتى أوضاعها، وبحثوا عن شيء بعينه لينسبوا إليه أحداث هذه الظواهر الإعرابية، وهذا الشيء هو ما أسموه العامل، فأثبتوا له الوجود، ووضعوا له أحكاماً وقواعد»[1].

(١) عبده (عبدالعزيز)، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، منشورات الكتاب، طرابلس، ليبيا، ط١، ١٣٩١هـ/ ١٩٨٢م، ص: ٧٠٨.

وكان أول من انطلق في تخطيطه للعامل والأبواب النحوية إمام العربية سيبويه (١٨٠هـ)، وذلك من خلال الباب الثاني الذي سماه «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية»[١]، وجمع فيه بين الإعراب والعامل الذي لا ينفك أحدهما عن الآخر، وإنما يعملان في تلازم مستمر، فجاء عبقري اللغة بنظرية كاملة غير ناقصة. ولا ينبغي أن ننسى أن تلقيه أسس هذا العمل كان على يد أئمة النحو الذين سبقوه، وعلى رأسهم أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ). فهذه النظرية، وإن نُسبت لسيبويه، فهي وليدة فكر جماعي استقرأ كلام العرب استقراء فذاً وعبقرياً.

ويعد ابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ) أول من انتقد هذه النظرية في كتابه «الرد على النحاة»؛ حيث قال: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب، والخفض، والجزم، لا يكون إلا لعامل لفظي، وأن الرفع منه ما يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات، توهم في قولنا «ضرب زيد عمرا» أن الرفع الذي في «زيد» والنصب الذي في «عمرو» إنما أحدثه «ضرب»... فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بَيِّن الفساد[٢].

وقد أثار هذا الرأي بما فيه من جرأة كبيرة جدالاً واسعاً بين الدارسين في عصرنا، الذين أقبلوا على كتاب «الرد على النحاة» عند ظهوره محققاً[٣]، ومما فُسر به ذلك الإقبال، قول أحدهم: «لا نجد تفسيراً مقنعاً لإقبال المعاصرين لنا على كتاب ابن مضاء إلا أنه صدر كتابه بعبارته: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه» وكان أمر النحو يشغل العلماء، والمثقفين، ورجال التربية في هذه الفترة، ومن هنا أقبلوا عليه يدرسونه، ولعلهم قد وجدوا فيه ما

(١) سيبويه (أبو بشر)، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ج١، ص: ١٢.

(٢) ابن مضاء (أحمد القرطبي) الرد على النحاة، تحقيق: محمد البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص: ٦٩.

(٣) أول من حققه وأخرجه من بين المخطوطات: شوقي ضيف.

وجدنا، وأدركوا أن ابن مضاء قد أثار الظمأ فيهم دون أن يرويهم؟»[1].

ويمكن ملاحظة اتجاهين بارزين في تدارس هذه النظرية:

١- اتجاه يدعو إلى إبقاء العامل، ويؤكد أهميته ودوره في الإعراب[2].

٢- واتجاه يدعو إلى إلغاء العامل ويرفضه، مُبدياً الآثار السيئة التي جلبها، والمشكلات التي ترتبت على القول به[3].

وينقسم الدارسون في هذا الاتجاه الأخير فريقين:

الأول: اكتفى بالدعوة إلى هدم نظرية العامل دون تقديم بديل.

والثاني: قدّم نظريات بديلة عن القول بالعامل، ورأى أنها أنسب من القول به[4].

وكان أغلب الرافضين للنظرية متأثراً بعاملين أساسيين:

- أحدهما: هو التأثر بآراء ابن مضاء القرطبي في كتابه «الرد على النحاة».
- أما العامل الآخر فهو التأثر بمبادئ المدرسة الوصفية اللغوية التي دعت إلى ملاحظة ظاهر اللغة المدروسة، وقَصَرت دور عالم اللغة الوصفي على الملاحظة، والوصف، والتسجيل، ولهذا نجد هذه المدرسة تستبعد العامل وما يتعلق به من أصول، ومفاهيم، وأحكام، وقواعد»[5].

---

(١) محمد إبراهيم البنا، مقدمة تحقيق الرد على النحاة، ص ٤٦.

(٢) من هؤلاء المؤيدين لنظرية العامل من المحدثين: عبده الراجحي (النحو العربي والدرس الحديث)، والحلواني (أصول النحو)، وعلي نجدي ناصف (من قضايا النحو اللغة)، وداود عبده (أبحاث في اللغة العربية)، وطاهر حمودة سليمان (ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي).

(٣) من الرافضين للعامل من المعاصرين: إبراهيم مصطفى (إحياء النحو)، وشوقي ضيف (مقدمة الرد على النحاة)، ومحمد عيد (أصول النحو)، وإبراهيم أنيس (أسرار العربية)، ومهدي المخزومي (في النحو العربي قواعد وتطبيق)، وفؤاد حنا ترزي (في أصول اللغة والنحو)، وأنيس فريحة (نحو عربية ميسرة)، وإبراهيم السامرائي (النحو العربي نقد وبناء)، وصلاح الدين مصطفى (النحو الوصفي).

(٤) من أبرز هؤلاء تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها)، وسناء البياتي (قواعد النحو في ضوء نظرية النظم).

(٥) بسندي (خالد)، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٠٧م، ص: ٢٩٩.

ويؤكد قباوة تأثير النزعة الوصفية في الرافضين لفكرة العامل، فيقول: «كان أن تسنى لبعض أبناء العروبة أن درسوا علم اللغة في أوربا منذ عشرات السنوات، وعاصروا أوج الاتجاه الوصفي هناك، فصاحبوه وتشبعوا به، ونقلوه إلى طلابهم في الوطن العربي، وطاب للجميع أن يسقطوه على اللغة العربية، ويفسروا به ظواهرها، وقوانينها، وتاريخها، والأشكال، والأنماط، والتراكيب، والدلالات، وفي خلال ذلك عرضوا بالبحث والدراسة للعمل الإعرابي، فرأوا أن فكرة العامل في الدرس النحوي خرافة يجب استبعادها من مجال البحث؛ ليكون للإعراب تفسير صادر عن اجتماعية اللغة»[1].

وقد أنكر أصحاب المنهج التحويلي على الوصفيين رفضهم القول بالعوامل والعلل والتقدير، يقول عبدالقادر الفاسي الفهري: «فتمّام حسان -مثلاً، شأنه شأن الوصفيين- يرفض العلة ونظرية العامل والإعراب التقديري، وعدداً من الأصول والمفاهيم الموجودة في التراث»[2].

ويرى أحد الباحثين أن ثمة تراجعاً حدث في مواقف العديد من الوصفيين تجاة نظرية النحو، يقول: «وعندما وصلت آثار النظرية التوليدية التحويلية إلى بعض المحدثين، حصل ما يشبه الانقلاب، فالدكتور تمام حسان الذي كان يقول سنة ١٩٥٩م «نرجو أن نكون قد بينا فساد العامل في النحو؛ بل فساد التعليل الذي هو أصل النحو» في كتابه (اللغة العربية بين المعيارية والوصفية)، عاد عن شيء من رأيه سنة ١٩٧٨م، وقال: «يبدو أن النموذج التحويلي يمكن أن يطبق على اللغة العربية، ويمكن للغة العربية أن يعاد وصفها ألسنياً» وهذا في مقالة له بعنوان (إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً)، وذهب في سنة ١٩٨٤م، إلى أبعد من ذلك، فقال: «من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته، في مقالته (اللغة العربية والحداثة)»[3].

(١) قباوة (فخر الدين)، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، دار الفكر المعاصر، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص: ١٠٨.

(٢) الفهري (عبدالقادر الفاسي)، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط٣، ١٩٩٣م، ص ٥٨.

(٣) الملخ (حسن خميس)، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م، ص: ٢٢٧.

هـذا موجـز عـن بدايـات القـول بنظرية العامـل، والثـورة التـي رافقتهـا، ولا تزال. ولم نشـأ التوسـع في بيانهـا؛ إذ إن ثـورة ابـن مضـاء ممـا اسـتفاض ذكـره في كتـب النحـو ومطولاتـه، وكتبـت حولهـا دراسـات كثـيرة. ثـم إن موقـف بعـض المـدارس اللسـانية أصبـح معلومـاً؛ حيـث وقفـت المدرسـة الوصفيـة موقـف الرافـض لفكـرة العامـل، في حـين أنصفـت المدرسـة التحويليـة النظريـة بأُخَـرَة عـلى يـد منظرهـا تشومسـكي، الـذي يقـول بالربـط العاملي، ويعـده أساسـاً لفهـم نظـام التركيـب وتفسـيره، وهـذا أيضـاً، ممـا قـد حفلـت بـه الدراسـات الحديثـة»[1].

ب- مفهوم العامل:

يحسـن التذكـير، قبـل عـرض مفهـوم العامـل، أن نبـين مفهـوم «النظريـة» التـي أصبحـت ملازمـة لـه في الإضافـة، فهـي كلمـة مُولـدَّة وتُعـرَّف بأنهـا «قضيـة تثبـت ببرهـان، وهـي ذات رؤيـة منظمـة للظاهـرة، أو هـي طائفـة مـن الآراء تفسـر بهـا بعـض الوقائـع العلميـة أو الفنيـة»[2]، وهـذا يصـدق عـلى صنيـع النحـاة في قولهـم بالعامليـة؛ حيـث تعهـدوا فكـرة نظريتهـم بالـشرح والتطبيـق، ونفـي الغمـوض عنهـا، واسـتطاعوا إلى حـد كبـير أن يبرهنـوا عـلى صحـة فكرتهـم، ويفسروهـا تفسـيراً علميـاً دقيقـاً، ويجيبوا عـن جـل الإشـكالات حولهـا.

وهكـذا تولـدت نظريـة العامـل المفسرة لظاهـرة الإعـراب[3] مـن بحـث النحاة في العلـل؛ لأن العلـة النحويـة هـي «تفسـير ظاهـرة مـن الظواهـر اللغويـة وشرح الأسـباب

(١) انظـر للتوسـع: نظريـة العامـل في النحـو العـربي دراسـة تأصيليـة وتركيبيـة لمصطفـى بـن حمـزة، مشـكلة العامـل النحـوي ونظريـة الاقتضـاء لفخـر الديـن قبـاوة، والمعنـى والإعـراب ونظريـة العامل لعبدالعزيـز عبـده، ونظريـة العامـل في النحـو العـربي عرضًـا ونقـدًا لوليـد عاطـف الأنصـاري، ونظريـة العامـل في النحـو العـربي تقعيـد وتطبيـق لريـاض الخـوام، والعامـل النحـوي بـين مؤيديـه ومعارضيـه لخليـل عمايـرة.

(٢) المعجم الوسيط، مادة (نظر).

(٣) للإعـراب مفهومـان: ١ - خـاص ويعنـي الظاهـرة اللغويـة التـي هـي تغـير أواخـر الإعـراب وعرفـوه بـ «الأثـر الظاهـر الـذي يجلبـه العامـل» وهـو الـذي سـعت نظريـة العامـل لتفسـيره. ٢- موسـع ويعنـي: العمليـة التحليليـة التـي يقـوم بهـا المعـرب لتجليـة المعـاني النحويـة.

التي جعلتها على ما هي عليه»[1] والأساس من كل ذلك هو الحسم في التقعيد النحوي، وتيسير تعلم العربية بضبط قوانينها.

أما عن العامل لغة، فقد جاء في مقاييس اللغة «العين والميم واللام أصلٌ واحدٌ صحيح، وهو عامٌّ في كلّ فِعْلٍ يُفْعَل. قال الخليل: عَمِل يَعْمَل عَمَلاً، فهو عامل»[2].

وجاء في لسان العرب «والعَمَل المِهْنة والفِعْل، والجمع أَعمال»[3].

وأورد المعجم الوسيط ما يلي: «عَمِلَ ـــ عَمَلاً: فعل فعلاً عن قصد. ومَهَن وصنع... و(العَامِل)..: الباعث أو المؤثّر في الشيء»[4].

ويوزن عامل على فاعل، والفاعل على المعنى الوصفي لا يجمع على فواعل، وإنما تجمع الفاعلة الوصفية على فواعل كالفائدة على الفوائد، وقد أجاب خالد الأزهري (٩٠٥هـ) على هذا بقوله: «إن الفاعل إذا انتقل من المعنى الوصفي إلى المعنى الاسمي يجمع على الفواعل، كما جمع الكاهل على كواهل؛ لأن العامل صار اسماً»[5]؛ يعني أنه صار مصطلحاً في عرف النحاة.

أما مفهوم العامل اصطلاحاً: فجاءت تعاريف النحاة للعامل ماتحة من الدلالة اللغوية، من ذلك ما ورد في كتاب التعريفات، أنه «ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص»[6] وهذا هو المفهوم الشائع في كتب النحو؛ بحيث «تقنع بتناوله في مظهره الشكلي المتمثل فيما يحدثه في معموله من أثر إعرابي. وحين يتوقف التعريف عند هذا الإجراء، فإنه لا بد أن يعجز عن إعطاء محتوى فكري

(١) الحلواني (محمد خير) أصول النحو العربي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط٢، ٢٠١٠م، ص: ١٠٥.
(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (عمل).
(٣) ابن منظور، لسان العرب، مادة (عمل).
(٤) المعجم الوسيط، مادة (عمل).
(٥) الجرجاني (عبد القاهر)، العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية وشرحها للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م، ص: ٧٣.
(٦) الجرجاني (علي الشريف)، التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ص: ٧٨.

للعامل»[1]. لكن بعض المتأخرين كابن الحاجب (٦٤٦هـ) والبركوي (٩٨١هـ) وابن حمدون (١٢٦٩هـ)، يضيفون شيئاً آخر، وهو أن العامل يحدث أيضاً المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية، وإضافة، يقول ابن الحاجب «والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي»[2] وقال البركوي: «العامل هو ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، والمراد بالواسطة مُقتضي الإعراب... فالعامل يحصل المعاني الخفية في الأسماء وهي تقتضي نصب علائم هي الإعراب»[3]، فالعوامل لدى الجمهور من خلال تعاريفهم مؤثرات لفظية ومعنوية.

٢- نظرية العامل عند النحاة وأركانها:

وجهت نظرية العمل النحو بأصول وقوانين مستقرأة مما اطرد استعماله عند العرب، كما عملت أيضاً على توجيهه في تنظيم الأبواب النحوية منذ ظهورها في كتاب سيبويه وإلى زماننا هذا، ونجد ذلك بيِّناً لدى المبرد (٢٨٥هـ) في مقتضبه، وابن السراج (٣١٦هـ) في أصوله، والزمخشري (٥٣٨هـ) في مفصله، وابن مالك (٦٨٦هـ) في ألفيته، فقد ظهرت في كتب هؤلاء وغيرهم مباحث المرفوعات والمنصوبات، والمجرورات، والتوابع..

ويعد الجرجاني (٤٧١هـ) من أوائل[4] من سلك في التأليف منهجاً خاصاً على هدي من فكرة الإعمال، ذلك أنه أفرد للنظرية كتباً ثلاثة، وهي: العوامل

(١) ابن حمزة (مصطفى) نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية وتركيبية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٤م، ص: ٩٨.

(٢) الإستراباذي (نجم الدين محمد الرضي) شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ج١، ص: ٦٠.

(٣) البركوي (زين الدين محمد)، إظهار الأسرار في النحو، دار المنهاج جدة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٠هـ، ص: ٥٠ .

(٤) ذكر حاجي خليفة أن للكسائي والفارسي مؤلفَين في العوامل، ينظر: خليفة (مصطفى حاجي)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تحقيق محمد شرف الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون. ط، بدون ت ج٤، ص: ٢٧٨.

المئة، والجمل، وشرحها المسمى (التلخيص)، وهذا نابع من اعتقاده أن العمل هو روح النحو وسر تركيب الجملة، فكان هذا منسجماً مع إيلائه الإعمال أهمية خاصة؛ حيث أفرد له تلك المؤلفات، وكأنه يقول: إن دراسة العامل مقدمة ضرورية ومدخل منهجي للنظر في التركيب والنظم[1].

وتقوم فكرة العمل النحوي على أساس تفسير العلاقات بين أجزاء التراكيب، وكشف التأثير والتأثر الموجود بين عناصر كل جملة، ولهذه النظرية أربعة أركان: العامل والمعمول والعمل، والمعنى المقتضي للإعراب.

** فالعامل هو المؤثر.

** والمعمول هو المتأثر.

** أما العلامات الإعرابية فهي الأثر، الناتج عن التفاعل بينهما.

** وأما المعنى فهو المقتضي للإعراب، وهو الذي ينشا من علاقة العامل بالمعمول، وما تقتضيه هذه العلاقة.

وبناء على هذه الأسس المتينة التي قامت عليها نظرية العامل في النحو العربي يمكن القول باطمئنان: إنها «نظرية متجذرة فيه مما لا يجعل من اليسير تجاوزها أو إسقاطها. فهي قد أملت على هذا النحو مصطلحاته وحددت تعاريفه، وصممت رصف أبوابه، ووجهت مسيرته، ولقد اعتمدت في الاحتجاج، فاتخذها النحوي ركناً شديداً يأوي إليه. ولهذا فالثورة على نظرية العامل تستلزم الثورة على كل هذه الأشياء، على المنهج النحوي في التناول، وعلى المصطلح وعلى التعريف والتبويب»[2].

(١) ينظر ابن حمزة، نظرية العامل، ص ١٦٣.

(٢) ابن حمزة، نظرية العامل، ص: ٣٢٢.

مخطط توضيحي لأركان نظرية العامل [1]

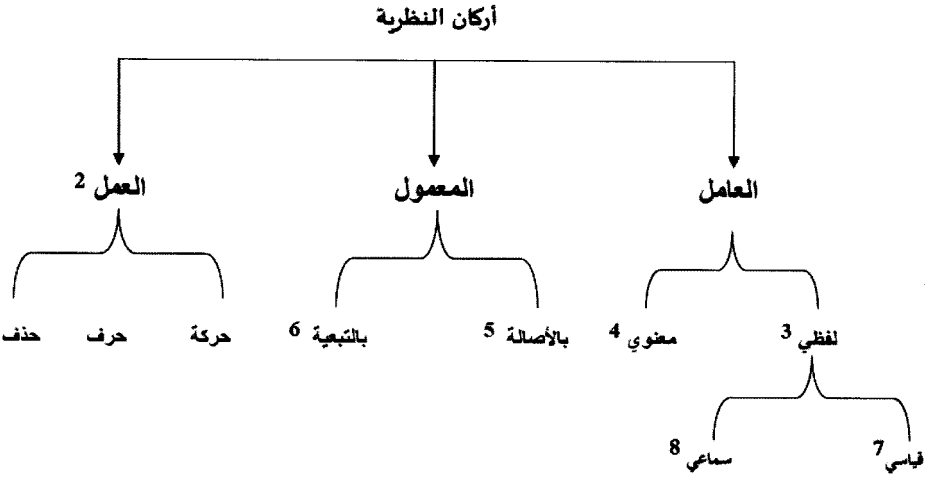

(١) اعتمدت في تقسيمات العامل على عوامل الجرجاني التي أوصلها لمئة، أما تقسيمات المعمول والعمل فاعتمدت فيهما كتاب العوامل الجديد للبركوي، وقد بدأ بالحديث عن العوامل أيضاً غير أنه اكتفى بإيراد ستين عاملاً بحسب ما ترجح لديه. ومن شُرَّاح كتاب العوامل من أوصلها لأكثر من المئتين استناداً على الخلاف الحاصل بين النحاة في إعمال كلمات أو إهمالها. ينظر: العمراني (محمد ظافر)، التحفة المهدية شرح العوامل النحوية، دار الآثار، صنعاء اليمن، ط١، ٢٠٠٨م، ص: ١٧٥.

(٢) هو الإعراب بمفهومه الخاص، وسماه سيبويه مجاري أواخر الكلم، وسماه السكاكي الأثر.

(٣) عامل لفظي: ما تُعرف بالجنان أي بالقلب وتتلفظ باللسان. شرح الأزهري على العوامل، ص٨٤.

(٤) معنوي: ما تعرف بالجنان ولا تتلفظ باللسان، كعامل المبتدأ والخبر، أعني التجريد عن العوامل اللفظية. شرح الأزهري على العوامل، ص٨٤.

(٥) معمول بالأصالة: وهو ما يكون فيه العامل مؤثراً من غير واسطة نحو «زيد» في «ضرب زيد» الغليبولي (مصطفى)، تحفة الإخوان في شرح العوامل المئة للبركوي (ضمن شروح العوامل) تحقيق: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ٢٠١٠م، ص: ٢٣٣.

(٦) معمول بالتبعية: وهو ما يكون العامل فيه مؤثراً بواسطة، موافقاً للمتبوع في الإعراب، نحو «عمرو» في «خرج زيد وعمرو» تحفة الإخوان على عوامل البركوي، ص: ٢٣٤.

(٧) - عوامل قياسية: ما سمعت من العرب ويقاس عليها غيرها، كجرِّ المضاف للمضاف إليه في «غلام زيد» فإنه قاعدة كلية مطردة فيقاس عليها: ثوب بكر ودار عمرو. شرح الأزهري على العوامل ص٨٥.

(٨) عوامل سماعية: ما سمعت من العرب ولا يقاس عليها غيرها، كحروف الجر مثلاً، فإن الباء وأخواتها تجر الاسم، فليس لك أن تتجاوزها وتقيس عليها غيرها. شرح الأزهري على العوامل، ص٨٥.

1-العوامل المائة

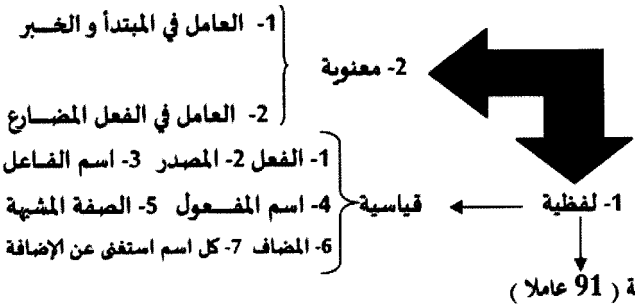

النوع	عوامله
1- حروف الجر (17)	من – إلى – في – حتى – اللام – رب – على – الكاف – مذ – منذ – الباء –واو القسم وتاؤه وباؤه – حاشا – عدا – خلا
2- حروف تنصب الاسم و ترفع الخبر(6)	إنَّ – أنَّ – كأنَّ – لكنَّ – ليت – لعل
3- حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر	ما النافية المشبهة ب"ليس " – لا النافية المشبهة ب"ليس "
4- حروف تنصب الاسم (7)	– واو المعية – إلا للاستثناء – يا – أيا – هيا – أي – الهمزة
5- حروف تنصب الفعل المضارع (4)	أنْ – لن – إذن – كي
6- حروف تجزم الفعل المضارع (5)	إنْ الشرطية – لم – لمَّا – لا الناهية – لام الأمر
7 – أسماء تجزم الفعل المضارع(9)	من –أي –ما –متى –مهما –أين –حيثما –إذما –أنى
8 – أسماء تنصب نكرات على التمييز (4)	عشرة إذا ركبت و ألفاظ العقود – كم للاستفهام –كأي – كذا وهي كناية عن العدد
9- أسماء الأفعال (9)	رويد – بله – دونك – حيهل – عليك – هاء – هيهات – سرعان –شتان
10- الأفعال الناقصة (13)	كان – صار – أصبح – أمسى – أضحى – ظل – بات – مازال – مابرح – مافتئ – ماانفك – مادام – ليس
11- أفعال المقاربة (4)	عسى –كاد –كرب – أوشك
12- أفعال المدح والذم (4)	نعْم – بئس – حبذا – ساء
13 – أفعال الشك واليقين (7)	ظن – حسب – خال – علم – رأى – وجد – زعم

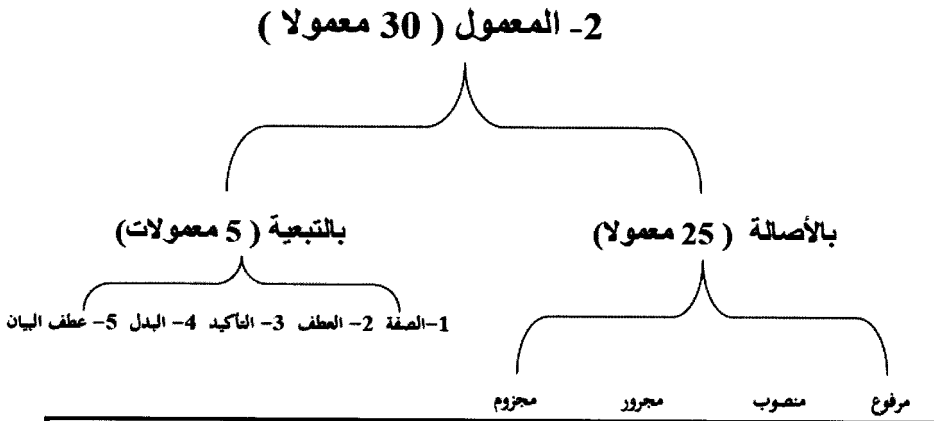

مرفوع(9)	منصوب (13)	مجرور(2)	مجزوم (1)
1- الفاعل	1- المفعول المطلق	1- المجرور بحرف الجر	1- الفعل المضارع الذي
2- نائب الفاعل	2- المفعول به	2- المجرور بالإضافة	دخله إحدى الجوازم
3- المبتدأ	3- المفعول فيه		
4- الخبر	4- المفعول له		
5- اسم كان وأخواتها	5- المفعول معه		
6- خبر باب إن	6- الحال		
7- خبر لا لنفي الجنس	7- التمييز		
8- اسم ما وليس	8- المستثنى		
المشبهتين بليس	9- خبر باب كان		
9- الفعل المضارع	10- اسم باب إن		
الخالي عن النواصب	11- اسم لا لنفي الجنس		
والجوازم	12- خبر ما ولا المشبهتين بليس		
	13- الفعل المضارع الذي دخلت		
	عليه إحدى النواصب		

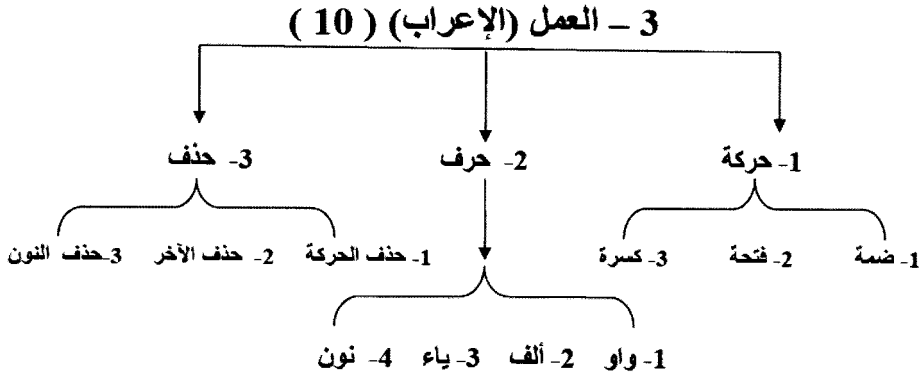

٣- صلة نظرية العامل بالأحكام النحوية:

توسل النحاة بنظرية العامل لتقعيد القواعد، والحكم على الخاضع لقانونها والمنضبط لها بالوجوب أو الحسن أو الجواز وغير ذلك. وفي المقابل حكموا على التراكيب المخالفة بالشذوذ أو الضعف أو عدم القياس أو المنع.. وقد قال عامة النحاة بالعامل في قضايا نحوية متعددة، وحرصوا على أصول النظرية، واحتجوا بقواعد الإعمال، فصار للعامل لديهم قوانين وضوابط يحتكم إليها في إثبات الأحكام النحوية. وقد وُجد معارضون لهذا المسلك التقعيدي، ولكن الصحيح أن الاحتكام إلى نظرية العامل إنما هو احتكام إلى المطرد من كلام العرب.. على أن تأويل ما خرج عن حدود هذه النظرية أو وصفه بالشذوذ، لا يعد تحكماً في اللغة؛ لأن بناء القواعد على الشائع المطرد منهج علمي صحيح؛ لأنه يضمن سلامتها واطرادها، وهذا ما قرره ابن السراج بدقة حين قال: «واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه فلا يطرد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم: أنه شاذ»[(١)]، ويقول الزجاجي في (الإيضاح في علل النحو): «إن الشيء إذا اطرد عليه باب فصح في القياس، وقام في المعقول، ثم اعترض عليه شيء شاذّ نزر قليل لعلَّة تلحقه، لم يكن ذلك مبطلاً للأصل والمتفق عليه في القياس المطرد»[(٢)].

(١) ابن السراج (محمد)، الأصول في النحو تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مكتبة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ١/ ٥٦.

(٢) الزجاجي (أبو القاسم) الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ، ص: ١١٣.

أما الأحكام النحوية فقد قسمها السيوطي (٩١١هـ) إلى ستة أقسام [١] فقال:

** الأول: الواجب، «وهو الذي لا يجوز تركه»؛ كـ(رفع الفاعل) وتأخره عن الفعل.

** الثاني: الممنوع «الذي لا يجوز فعله»؛ كعكس ما سبق.

** الثالث: الحسن «ما يجوز ويحسن»؛ كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط ماضٍ.

** الرابع: القبيح «ما يجوز ويقبح»؛ كرفع المضارع بعد شرط مضارع، وهو ضعيف أو ضرورة.

** الخامس: خلاف الأوْلى «في الاستعمال لمخالفته الأكثر»؛ كتقديم الفاعل على المفعول نحو (ضرب غلامُهُ زيداً)، بدلاً من (ضرب زيداً غلامه).

** السادس: «جائز على السواء من غير رجحان لكل من طرفيه على الآخر، فلا يقبح ولا يحسن فيه فعلاً وتركاً»؛ كحذف المبتدأ، أو الخبر، أو إثباته؛ حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له.

ولإثبات صلة نظرية العامل بالحكم النحوي، تتبعنا بعض أصول نظرية العامل لدى النحاة دون استفاضة، وعمدنا إلى ربطها بالأحكام النحوية. وقد تبين لنا أن هذه الأصول لم توضع اعتباطاً؛ بل نظمت عملية تحليل الظاهرة اللغوية وتفسيرها؛ تركيبياً ودلالياً. وأن فكرة العامل قامت على مجموعة من الضوابط التي تحكمت في التركيب.

(١) أورد السيوطي هذه الأحكام دون تحديد دلالاتها في الاقتراح في أصول النحو، قراءة وتعليق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، د ط، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م، ص: ٤٨. وقد ألحقنا بها تعريفات شارحه ابن علان (١٠٥٧هـ) في «داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح» ينظر: داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح، تحقيق: أويس ويسي، كلية الآداب حمص، سوريا، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ص: ٤٨.

وفيما يلي نماذج من قواعد الإعمال، مع إيراد ما ترتب عنها من أحكام، وقد اقتضت طبيعة المقال المقتضبة، أن أفرد تحت كل قاعدة حكماً نحوياً واحداً من تلك الأحكام الستة على ترتيب السيوطي، بحيث تكون متنوعة تمثلها كلها؛ حتى نضفي طابع الشمول والإلمام على النماذج المقترحة.

١ - العمل أصل في الأفعال وفرع في الأسماء والحروف:

وهذه القاعدة من أهم أصول نظرية الإعمال لدى النحاة، وقد ورد تصريحهم بذلك في تآليفهم كقول ابن يعيش (٦٤٣هـ): «إن الفعل هو الأصل في العمل»[١] ويوضح الجرجاني هذه المسألة ببيان عدم أصالة الأسماء في العمل، فيقول: «الأسماء لا أصل لها في العمل... وإنما العمل للفعل وما يشابهه»[٢]، ثم بين كذلك عدم أصالة الحروف في العمل، فقال: «إنما جعلنا الأفعال الأصل في العمل؛ لأن ما عداها من العوامل تبع لها وفروع... فالجر الذي هو منسوب إلى حروف الجر في الظاهر لا يُتصور أن يكون إلا من بعد أن يتصل بأفعال تكون واسطة بينها وبين الأسماء، وإذا كان كذلك كان الجر الذي يُظن أنه عمل الحروف راجعاً إلى الأفعال»[٣].

ومن الأحكام النحوية التي ترتبت على هذا الأصل:

حكم الوجوب: ويقصد به النحاة «أحد الأحكام التي تتصف بها التعبيرات في طرق تركيبها، وإعرابها، أو صياغة ألفاظها. وهو في مقابلة الجواز، والشذوذ، والامتناع. ويعني في حقيقته ضرورة الانتحاء بما يترتب على القاعدة انتحاء واجباً لا يسوغ معه وجه آخر.. ويختلف الوجوب عن الجواز في أن الإجماع أو شبهه

(١) يعيش (محمد بن يعيش)، شرح المفصل للزمخشري تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ج٣، ص: ٢٦.

(٢) الجرجاني (عبدالقاهر)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، بدون ط، ١٩٨٢م، ج١، ص: ٥٠٦.

(٣) الجرجاني، شرح الجمل في النحو، تحقيق: خليل عبدالقادر عيسى، الدار العثمانية عمان الأردن، ودار ابن حزم، بيروت، ط١٠، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، ص ٢٥.

سمة من سماته، وإن اعتورته حالات نقض معينة، فإنما تقع له في حدود أقل اتساعاً مما يورد على الجواز»[1].

ومن أمثلة هذا الحكم استناداً على هذه القاعدة الإعمالية: وجوب تقديم اسم «إن» على خبرها، يقول ابن يعيش: «وإنّما قُدّم المنصوب فيها على المرفوع فَرْقًا بينها وبين الفعل، فالفعلُ من حيثُ كان الأصلَ في العمل جرى على سَنَن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب، إذ كان رُتْبة الفاعل مقدّمة على المفعول. وهذه الحروفُ لما كانت في العمل فُروعاً على الأفعال ومحمولة عليها، جُعلتْ دونها بأنّ قُدّم المنصوب فيها على المرفوع حَطّاً لها عن درجةِ الأفعال؛ إذ تقديمُ المفعول على الفاعل فرعٌ، وتقديمُ الفاعل أصلٌ على ما ذُكر»[2].

٢- العامل أصل وفرع أو قوي وضعيف:

ومن أصول نظرية العامل عند النحاة، قولهم: «الفرع لا يقوى قوة الأصل»[3] ومما ترتب عن ذلك من أحكام، حكم الممنوع: وهو «حكم نحوي يراد به رفض كل ما يُخل بمقتضيات الصحة، وقواعدها؛ لعلة مانعة من ذلك حالت بينه وبين الصواب»[4]. ومنه المحال وهو «ما أحيل من جهة الصواب إلى غيره، ويراد به في الاستعمال ما اقتضى الفساد من كل وجه كاجتماع الحركة والسكون في شيء واحد»[5]، ومن أمثلته: منع تقدم خبر «ما» عن اسمها، يقول ابن يعيش: «و«ما» هذه، وإن كانت مشبَّهةً بـ«ليس» وتعمل عَمَلَها، فهي أضعفُ عملاً منها؛ لأنّ «لَيْسَ» فعلٌ و«ما» حرفٌ، ولذلك من الضُّعْف إذا تقدّم خبرُها على اسمها.. بطل عملُها، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر،

(١) اللبدي (محمد سمير)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، ص: ٢٣٨.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل: ج ١، ص: ٢٥٤-٢٥٥.

(٣) الشاطبي (أبو إسحاق)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين وآخرين، ط١، جامعة أم القرى، ١٤٢٨ه.ج ٢، ص ٢٤٧.

(٤) الحميداوي (نزار)، الأحكام التقويمية في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١١م، ص: ٢٠٥.

(٥) الكفوي (أبو البقاء)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ص: ٨٦٩.

نحو قولك: «ما قائمٌ زيدٌ»،... وأمّا «لَيْسَ» فإنّها تعمل على كلّ حال. تقول: «ليس زيدٌ قائماً»، و«ليس قائماً زيدٌ»[1] فالفرع «ما» لا يقوى قوة الأصل «ليس».

٣- لا يعمل عاملان في معمول واحد:

ومن أصول النظرية لدى النحاة منع تسلط عاملين على المعمول نفسه، وقد توسلوا بالمنطق لتعليل ذلك، يقول الرضي (٦٨٦هـ): «وإنما الممتنع أن يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة، عملاً واحداً في معمول واحد، قياساً على امتناع حصول أثر واحد من مؤثرين»[2]. وتطبيقاً لهذه القاعدة ظهرت أحكام نحوية عدة، ومنها حكم الحسن وهو «ما تمَّ فيه مراعاة قواعد الجملة العربية من حيث الأصوات، والتركيب، والدلالة»[3]، ومنه المختار: وهو «أن ينتقي النحوي رأياً من الآراء، أو وجهاً من الوجوه في مسألة ما ويرجحه على غيره بمرجحات، ومبررات يراها ويستند إليها»[4].

ومثاله حسن إلغاء عمل «ظن» وبقاء معموليها على أصلهما في الرفع إذا تقدما عليها، أي أنهما رفعا بالعامل المعنوي «الابتداء». يقول عبدالقاهر «الأحسن الإلغاء في نحو «زيد منطلق ظننت»؛ لأن الفعل لا حظَّ له في التقدم بوجه، وإذا كان كذلك ضعف أمره وحسن إلغاؤه؛ لأجل أنك إذا لفظت الجزأين قبل الفعل كان الابتداء أقرب إليهما من الفعل وأولى العاملين الأقرب»[5]، فأول العاملين هنا معنوي وهما الابتداء، والآخر لفظي وهو الفعل «ظن» والمعمول الذي سيتسلط عليه عمل العاملَين هما: «زيد» و«منطلق».

ويؤكد السيرافي (٣٦٨هـ) حسن هذا التركيب فيقول «وإذا ألغيت كان التأخير أحسن. فقولك: «زيد منطلق ظننت»، أحسن من قولك: «زيد ظننت منطلق»[6].

(١) ابن يعيش، شرح المفصل: ج ١، ص: ٢٦٨.
(٢) الإستراباذي، شرح الكافية، ج٢، ص: ١٦٨.
(٣) نزار الحميداوي، الأحكام التقويمية في النحو العربي، ص: ٩٦.
(٤) محمد اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص: ٨٠.
(٥) الجرجاني، المقتصد شرح الإيضاح، ج١، ص: ٤٩٧.
(٦) السيرافي (أبو سعيد) شرح كتاب سيبويه، تحقيق، أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨هـ ج١، ص: ٣٢١.

٤- لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي:

ومن القواعد الإعمالية التي اشتهرت عند جمهور النحاة منعهم الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي إلا في حالات محددة أو عند الضرورة، وقد عُبر عن منع هذا الفصل على لسان النحاة بعبارات: كالكراهة في قول المبرد (٢٨٥هـ) «وَإِنَّمَا يكره الْفَصْل بَين الْعَامِل والمعمول فِيهِ بِمَا لَيْسَ مِنْهُ[١]، والقبح في قول ابن جني (٣٩٢هـ)» وعلى الجملة فكلَّما ازداد الجزءان اتصالاً قوي قُبْح الفصل بينهما»[٢]، وعدم الجواز في قول الجرجاني: «اعلم أنه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي... فهو بمنزلة من يطلب رفيقه وأخاه فينضم إليه طفيلي لا يلابسه بوجه»[٣].

ومن الأحكام المترتبة عن هذا الأصل حكم القبيح الذي «لم يكن ذا حدود واضحة لدى النحويين القدماء، ولكنهم استعملوه وأطلقوه على التراكيب التي لا ترقى لمستوى الحسن في نظرهم»[٤].

ومن أمثلته ما ذهب إليه جمهور النحاة من قبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ «لأن المضاف من تمام المضاف إليه فهو منزّل منه منزلة التنوين»[٥]، ويؤكد الشاطبي قبح هذا الأمر، بقوله: «الفصل بين المضاف والمضاف إليه... خاصٌّ بالشعر أو شاذٌّ في الكلام؛ لأنه قبيحٌ أن يُفصلَ بين شيئين هما كشيءٍ واحدٍ وليسا في تقدير المنفصلين»[٦].

---

(١) المبرد (أبو العباس محمد)، المقتضب، تحقيق: عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م. ج٤: ص: ١٥٦.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص: ٣٩٢.

(٣) الجرجاني: المقتصد شرح الإيضاح، ج١ ص: ٤٢٦.

(٤) نزار الحميداوي، الأحكام التقويمية في النحو العربي، ص: ١٣٨.

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ، ج٤، ص: ١٨٤٢.

(٦) الشاطبي، المقاصد الشافية، ج٤، ص: ١٧٠.

غير أن هذا الحكم غير مسلم به للآخذين بهذا الرأي؛ وذلك لتعسفهم في رد الفصيح من الكلام؛ بل وطعن بعضهم في صحة قراءة متواترة وردت شاهداً على وقوعه، يقول الزمخشري (٥٣٨هـ): «وأما قراءة ابن عامر ﴿قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[١] برفع القتل، ونصب الأولاد، وجر الشركاء، على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً»[٢] ويرد عليه ابن الجزري (٨٣٣هـ)، فيقول: «والحق في غير ما قاله الزمخشري، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي. وهل يحل لمسلم بما يجد في الكتابة من غير نقل؟ بل الصواب جواز مثل الفصل، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع اختياره. ولا يختص ذلك بضرورة الشعر. ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة، التي بلغت التواتر. كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين، الذين أخذوا عن الصحابة، كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنهما، وهو مع ذلك عربي صريح، من صميم العرب. فكلامه حجه، وقوله دليل على أنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن وروى وسمع ورأى؛ إذ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع على اتباعه»[٣].

وممن صوب هذه القراءة وأجاز الفصل بمعمول المضاف في الاختيار ابن مالك، يقول: «الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً جدير بأن يكون جائزاً في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار.. وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر رضي الله عنه ﴿قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[٤] لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته، قبل العلم بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة»[٥].

(١) الأنعام، الآية: ١٣٧.

(٢) الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ه، ج٢، ص: ٧٠.

(٣) ابن الجزري (شمس الدين أبو الخير محمد)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، بدون ط، د.ت، ج٢، ص: ٢٦٣.

(٤) الأنعام، الآية: ١٣٧.

(٥) ابن مالك (جمال الدين محمد)، شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م ج ٣، ص: ٢٧٦.

٥- يضعف عمل الفعل المحض إذا تقدم:

من قواعد العمل قول ابن يعيش: «إن الفعل يضعف عملُه إذا تقدّمه معموله بإبعاده عن الصدر»[١]، ومما ترتب على هذه القاعدة حكم خلاف الأولى وهو الشاذ عند ابن جني؛ الذي يقول عنه هو: «ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره»[٢]؛ ذلك أن النحاة يوجبون إعمال الفعل ما دام متقدماً باقياً على قوته وتأثيره في معمولاته، وفي حال تقديم أحدها عليه يجيزون أحكاماً جديدة للتراكيب؛ للحوق الضعف به، ويمثل عبدالقاهر لذلك بقوله: «بدلالة أنهم يقولون (ضربت زيداً) فلا يجوّزون إلا إعماله فإذا قدموا، فقالوا: (زيداً ضربت)، جوّزوا إبطال عمله في الظاهر وهو أن يقولوا: (زيدٌ ضربت) على تقدير الهاء»[٣]، وهذا الجواز في هذا المثال خلاف الأولى.

٦- لا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل:

ومن قواعد العمل قول ابن الأنباري (٥٧٧هـ): «إن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل؛ لأن المعمول تَبَعٌ للعامل، فلا يفوقه في التصرف؛ بل أجمل أحواله أن يقع موقعه؛ إذ لو قلنا: إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدَّمْنَا التابع على المتبوع؛ ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد، فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد، وذلك عدول عن الحكمة، وخروج عن قضية المَعْدَلَة»[٤].

ومن الأحكام التي استفيدت من هذا الأصل حكم الجواز وهو لدى النحويين أحد الأحكام التي تعتري وجوه الكلام وطرق الانتحاء بها، وهو قسيم الوجوب والشذوذ والامتناع. «ومفهوم الجواز إباحة الوجه النحوي أو الصرفي أو اللغوي بعامة دون وجوب، أو امتناع. وهذا يقتضي ثنائية الوجوه أو تعددها في المسألة الواحدة

(١) ابن يعيش، شرح المفصل: ج ٣، ص: ٣٢٩.

(٢) ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٣، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ج١ ص: ٩٧.

(٣) الجرجاني، المقتصد شرح الإيضاح، ج١، ص٦٧٤.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفين، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٥، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م، ج١، ص: ٦٨.

خلاف الوجوب الذي يقتضي حصر المسألة في وجه واحد لا يتعداه.. والجواز النحوي في عمومه كأي حكم من الأحكام من حيث الإجماع عليه أو مخالفته»[1].

ومن أمثلته جواز تقديم الخبر على (كان واسمها) يقول الجرجاني: «نحو: منطلقاً كان زيد، واستدل الشيخ أبو علي على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾[2] وذلك أنّا قدمنا في باب الابتداء أن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل... وإذا تقرر هذا الأصل علم من الآية جواز تقديم خبر كان عليها؛ لأن يظلمون خبر كان، كقولك: ﴿كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ و(أنفسهم) منصوب بـ﴿يَظْلِمُونَ﴾ ومعمول له... فلو كان لا يجوز تقديم خبر كان الذي هو (يظلمون) على (كانوا)، كقولك ﴿يَظْلِمُونَ كَانُوا﴾ لما جاز تقديم معموله الذي هو أنفسهم عليه»[3].

تبين من خلال الأمثلة السابقة أن أصول نظرية العامل وقواعدها، قد أوجبت أحكاماً وأجازت أوجهاً، مُحدِّدةً بذلك التراكيب الصحيحة المقبولة والحسنة، في حين منعت تراكيب أخرى جاءت مخالفة لأصول النظرية، مما جعلها غير صحيحة ومرفوضة وقبيحة. غير أن صرامة بعض النحاة، جعلتهم يرفضون ما يشذ عليها، فيقعون في بعض الشطط، حين يردون بعض القراءات المتواترة، كما مثلنا في الأصل المفضي إلى حكم القبيح. ويجدر التنبيه إلى أن هذا منافٍ للأدب مع كتاب الله، وتحكم في اللغة العالية لغة القرآن، ولله در الداني (ت: ٤٤٤هـ) إذ يقول: «والأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية. إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة، فلزم قبولها والمصير إليها»[4].

(١) محمد اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص: ٥٩.

(٢) الأعراف، الآية: ١٧٧.

(٣) المقتصد شرح الإيضاح، ج١ ص ٤٠٦.

(٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (نقله ابن الجزري عن الداني)، ج١، ص، ١٠، وينظر الداني (جامع البيان في القراءات السبع) ٢/ ٨٦٠.

٤- صلة نظرية العامل بالمعنى:

زعم بعض المحدثين أن «نظرية العامل قد شغلت النحاة عن دراسة الجملة، وولّدت حِيلَ التقدير والإضمار وأنَّها أبعدتهم عن دراسة المعنى»[١].

وسنمثل بما يثبت عكس ذلك؛ حيث توسل النحاة بالمعنى ولجؤوا إلى التأويل عند ورود ما يشبه التعارض مع أصول نظرية العامل، وذلك لدفع شبهة المنتقدين الذين زعموا أن الاحتكام إلى هذه النظرية قد ضيق أفق البحث الدلالي النحوي؛ إذ إن «العلاقة بين العامل والمعمول منضبطة أولاً بصحة المعنى، وفقدان هذا الشرط يؤدي إلى علاقة نحوية مرفوضة. وما التأويل، بظواهره المختلفة: كالتقدير، والتضمين، والحمل على المعنى، والتعليق، والإلغاء... وغيرها من الظواهر، إلا وسيلة لجأ إليها النُّحاة لجعل الدلالات المتعارضة في الصورة السطحية لنظم العناصر في الجملة تتوافق؛ فيزول الإشكال الناتج عِن مثل هذه الصورة المرفوضة أو المتناقضة»[٢].

لقد انطلق النحاة لتحليل الكلام من أصل مجمع عليه لديهم، وهو أن لكل معمول عامل سابق، فاستفرغوا الجهد في طلب هذا العامل المفقود «وهم لا بد واجدوه عن طريق التقدير والتأويل...»[٣]، وكانوا محكومين في طلب هذا العامل «بأصول منهجية مقررة سلفاً... كما أنهم كانوا يرون الجملة ذات نمط موحد يتألف من مسند ومسند إليه، وهما عمدتان، ومن فضلات، وتوابع؛ فلذلك كلما وجدوا جملة لا تحمل هذا الطابع عادوا بها إلى الأصل وقيضوا لها أجزاء»[٤].

وقد ظن كثير من المحدثين ممن ضاقوا ذرعاً بالتقدير أنّ النحاة قد تعسفُوا وأوغلوا فيه، في حين دلَّ عملهم هذا على فهم دقيق للتراكيب، وما تكتنزه من

(١) الحلواني، أصول النحو، ص: ٢٠١.
(٢) نفسه، ص: ٥٦.
(٣) ابن حمزة، نظرية العامل، ص: ٢٦٠.
(٤) ابن حمزة، نظرية العامل، ص ٢٦١.

معانٍ ودلالات خفية. وجدير بالتذكير أن «الأصل في الكلام عدم التقدير»[1]، وأنه «يَنْبَغي تقليل المُقدر مَا أمكن لثقل مُخَالفة الأَصْل»[2].

ولا نُنكر أنه وقعت مبالغة في تقديرات بعض متأخري النحاة، وبخاصة في تفسير آي الذكر الحكيم، ولكن تلك التوجيهات ترد على أصحابها، ولا يلغى به التقدير ذو الفائدة الكبيرة، ثم إن رفض التقدير رفض للأسس التي قام عليها، وفي مقدمتها نظرية العامل.

وهكذا أوجب النحاة توفر الجملة على عمدتيها المسند والمسند إليه، وإلا قيل بالتقدير، وذلك مثل تَأَكُّده في دلالة كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) التي لا يُعقل معناها إلا بتقدير خبر للمبتدأ «إله». فإن الراجح الذي عليه جمهور المعربين هو القول بحذف الخبر، قال السمين (٧٥٦هـ) عند قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ «ولا يجوزُ أن يكونَ «هو» خبرَ «لا» التبرئة لِما عَرَفْتَ أنها لا تَعْمَلُ في المعارفِ بل الخبرُ محذوفٌ أي: لا إله لنا، هذا إذا فَرَّعنا على أنَّ «لا» المبنيَّ معها اسمُها عاملة في الخبر، أمَّا إذا جَعَلْنا الخبرَ مرفوعاً بما كان عليه قبل دخولِ لا وليس لها فيه عملٌ -وهو مذهب سيبويه- فكان ينبغي أَنْ يكونَ «هو» خبراً إلا أنه مَنَعَ من ذلك كونُ المبتدأ نكرةً والخبرُ معرفةً وهو ممنوعٌ إلا في ضرائرِ الشعرِ في بعضِ الأبوابِ»[3].

وإذا تبين صحة القول بحذف خبر «لا»، بقي أن نقول: إن تقدير عامة المعربين له بـ«موجود» أو «معبود»، لا يحقق دلالة نفي الشريك عن الله التي جاءت لتقريرها كلمة التوحيد، فلزم تقديره بما ينفي المعبودات الباطلة من دون الله، يقول القرافي: «هو مستثنى من الضمير المستتر في اسم الفاعل المحذوف، تقديره: لا معبود مستحق للعبادة إلا الله»[4].

(١) الأزهري، شرح العوامل المئة، ص ٨٠.

(٢) الكفوي، الكليات، ص ٢٣٦.

(٣) السمين (أحمد الحلبي) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ج ٢، ص ١٩٧.

(٤) القرافي، أحمد، الاستغناء في الاستثناء، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ) ص ٣٠٧.

وفيما يلي نقدم مثالاً يُفْصِح عن جدوى نظرية العامل في التحليل والتفسير استناداً على الدلالة، «ففي كثير من الأحيان نجد هذه النظرية تهدي إلى معنى بالغ الدقة في التركيب، وتصل إلى نتائج في تحليله قد تعمى على النظرة العجلى»[1].

يقرر الجرجاني مسألةً، تبعاً لمذهب البصريين، فيقول: «إذا عدي الفعل إلى ضمير اسم، وذكر هذا الاسم مقدماً، فإنه يرفع بالابتداء فيقال: «عبدُ الله ضربته»؛ لأجل أن الفعل إذا تعدى إلى ضميره لم يتعد إليه؛ إذ لا يعمل مرتين، وإذا كان كذلك وجب رفعه بالابتداء، وجعل الجملة التي هي ضربته في موضع خبره، ومنهم من نصب فيقول: (عبدَ الله ضربته) على إضمار فعل يفسره هذا الثاني، كأنه قال: ضربت عبدالله ضربته، ثم ترك الأول لدليل هذا عليه وكونه مفسِّراً له. وليس النصب بالاختيار... وهذه المرتبة أقل المراتب لما ذكرت لك من أنك تضمر من غير حاجة إلى الإضمار»[2].

ومما جاء على هذا المنوال قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾[3]، يقول عبدالقاهر في توضيحها «فقد قرئ برفع ونصب القمر»، ويلمح بكلامه هذا إلى اختيار القراءة بالرفع؛ معللاً ذلك بقوله: «أنك إذا نصبت القمر لم تجد للنصب فائدة لا توجد مع الرفع»[4].

ثم يورد عبدالقاهر مثالاً يمكن عدُّه كالشاهد السابق في توجيهه النحوي، غير أن الضرورة الدلالية استدعت اختيار وجه الإضمار، والقول بتقدير العامل، والضرورة هنا هي تلافي التناقض الحاصل من لازم معنى الرفع. وهنا يؤكد الجرجاني على أمر غاية في الأهمية، وهو أن المعنى مقدم على الصناعة النحوية، فيقول: «وليس كذا قوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[5] على تقدير «خلقنا كل شيء خلقناه بقدر»؛ لأنه لو يرفع، لم تكن فائدة كفائدة

(١) الحلواني، أصول النحو، ص: ١٨٢.
(٢) المقتصد شرح الإيضاح، ج١، ص: ٢٢٩.
(٣) سورة يس، الآية ٣٩.
(٤) المقتصد شرح الإيضاح، ج١، ص: ٢٣٢.
(٥) سورة القمر، الآية: ٤٩.

النصب. بيان ذلك أنك إذا قلت: إنا كل شيء خلقناه بقدر على تقدير: خلقنا كل شيء خلقناه بقدر، اشتمل الخلق على جميع الأشياء، البتة. كما أنك إذا قلت: خلقنا كل شيء بقدر كان كذلك. وإذا قلت: إنا كلّ شيء خلقناه بقدر بالرفع، لم يكن متمحضاً للعموم؛ لأنه يجوز أن يظن أن خلقناه صفة لشيء في قوله، كل شيء حتى كأنه قيل: إنا كل شيء مخلوق لنا بقدر، أي كائن بقدر فيجوز أن يكون هاهنا ما ليس بمخلوق في الأشياء.. وإذا نصبت لم يحتمل إلا العموم. أي أن الخلق قد عم جميع الأشياء على صفة وهي أن كان بقدر، فيكون الباء في بقدر متعلقا بخلقناه، ولا يكون فيه إضمارٌ نحو كائن.. ففي النصب هنا فائدة عظيمة، وبذلك اختير...»[1].

وفي هذا يقول سيبويه: (فأما قوله عز وجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، فإنما هو على قوله: (زيداً ضربته)، وهو عربي كثير. وقد قرأ بعضهم: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[2]. إلا أن القراءة لا تخالف؛ لأن القراءة السنة»[3].

قال ابن عطية (٥٤٦هـ) في محرره: «واختلف الناس[4] في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، فقرأ جمهور الناس[5]: ﴿إِنَّا كُلَّ﴾ بالنصب، والمعنى: خلقنا كل شيء خلقناه بقدر،... وهذا المعنى يقتضي أن كل شيء مخلوق، إلا ما قام دليل العقل

(١) المقتصد شرح الإيضاح، ج١، ص: ٢٣٣

(٢) فصلت، الآية: ١٧.

(٣) الكتاب، ج ١، ص: ١٤٨.

(٤) قال أبو حيان: «تنازع أهل السنة والقدرية الاستدلال بهذه الآية. فأهل السنة يقولون: كل شيء فهو مخلوق لله تعالى بقدرة دليله قراءة النصب،.. وقالت القدرية: القراءة برفع كل، وخلقناه في موضع الصفة لكل، أي إن أمرنا أو شأننا كل شيء خلقناه فهو بقدر أو بمقدار، على حد ما في هيئته وزمنه وغير ذلك». تفسير البحر المحيط، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، د ت، ج٨، ص: ٢٦٠.

(٥) يقول الألوسي: «ولكون النصب نصاً في المقصود، اتفقت القراءات المتواترة عليه مع احتياجه إلى التقدير وبذلك يترجح على الرفع الموهم لخلافه وإن لم يحتج إليه». روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي (محمود)، عنيت بنشره: إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون ط، ولا ت، ج٢٧، ص: ٩٤.

على أنه ليس بمخلوق كالقرآن والصفات. وقرأ أبو السمال ورجحه أبو الفتح[1]: ﴿إِنَّا كُلَّ﴾ بالرفع على الابتداء، والخبر: (خلقناه بقدر). وهذا ما قرره الزمخشري رغم اعتزاله فيقول: ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر وقرئ: (كل شيء) بالرفع.. أي: خلقنا كل شيء مقدّراً محكماً مرتباً على حسب ما اقتضته الحكمة. أو مقدّراً مكتوباً في اللوح. معلوماً قبل كونه، قد علمنا حاله وزمانه. ويقول السمين معلقاً على كلام الزمخشري: «وهو هنا لم يَتَعَصَّب للمعتزلة[2] لضعفِ وجهِ الرفع»[3].

ويوضح ابن عاشور سر مجيء هذا التركيب فيقول: «وانتصب ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ على المفعولية لـ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ على طريقة الاشتغال، وتقديمه على ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ ليتأكد مدلوله بذكر اسمه الظاهر ابتداء، وذكر ضميره ثانياً، وذلك هو الذي يقتضي العدول إلى الاشتغال في فصيح الكلام العربي، فيحصل توكيد للمفعول بعد أن حصل تحقيق نسبة الفعل إلى فاعله بحرف ﴿إِنَّا﴾ المفيد لتوكيد الخبر، وليتصل قوله: ﴿بِقَدَرٍ﴾ بالعامل فيه وهو ﴿خَلَقْنَاهُ﴾؛ لئلا يلتبس بالنعت لشيء لو قيل: إنا خلقنا كل شيء بقَدَر، فيظن أن المراد: أنا خلقنا كل شيء مُقدّر فيبقى السامع منتظراً لخبر ﴿إِنَّا﴾»[4].

ويورد السمين الحلبي آية مشابهة في تركيبها غير أنها عكسها في اختيار الرفع، وهي في السورة نفسها اقتضى المعنى عدم التقدير فقال « وهي قولُه: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ

(١) قال ابن جني في المحتسب: الرفع أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب؛ وذاك أنه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: زيد ضربته، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، بدون ط، تحقيق: علي النجدي، وعبدالفتاح الشلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م ص٣٠٠ ج ٢. وابن جني معتزلي كما هو معلوم. ينظر الحموي في ثمرات الأوراق، ص: ٢٣.

(٢) المعتزلة قدرية في باب القضاء والقدر.

(٣) ابن عطية (عبدالحق الأندلسي) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالسلام محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ج٥، ص: ٢٢٥.

(٤) ابن عاشور (محمد الطاهر)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ج٢٧، ص ٢٠٧.

فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[1] فإنَّه لم يختلف في رفعِه، قالوا: لأنَّ نصبَه يُؤدّي إلى فسادِ المعنى لأنَّ الواقعَ خلافُه، وذلك أنَّك لو نَصَبْتَه لكان التقديرُ: فعلوا كلَّ شيءٍ في الزبُر، وهو خلافُ الواقع؛ إذ في الزُّبُر أشياءُ كثيرة جداً لم يفعلوها. وأمَّا قراءةُ الرفعِ فتؤَدِّي أنَّ كلَّ شيءٍ فعلوه هم، ثابتٌ في الزُّبُر وهو المقصود، فلذلك اتُّفِق على رفعِه، وهذان الموضعان مِنْ نُكَتِ المسائلِ العربيةِ التي اتَّفق مجيئُها في سورةٍ واحدةٍ في مكانَيْن متقاربين، ومما يَدُل على جلالةِ علمِ الإعراب وإفهامِه المعانيَ الغامضةَ»[2].

ومن هذا الشاهد يتبين حرص النحاة على إصابة المعنى في أثناء مراعاتهم لقواعد الإعمال، تلك الأصول التي أثبتت فاعليتها في ضبط النحو، والكشف على مخبآت المعاني.

(١) القمر، الآية ٥٢.

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون، ج١٠ ص ١٤٩.

خاتمة

سعينا في هذا البحث إلى تقديم مفهوم للعامل، وبيان أركانه، ثم إيراد بعض تحليلات النحاة لشواهد موجهة ومضبوطة بنظرية العامل التي تعد «ذات كفاية وصفية لا تُنكر، وأنها ملائمة للسان العربي، شكلاً ومضموناً»[1].

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة التأكيد على أن أصول نظرية العامل التي استقرأها النحاة من كلام العرب؛ ضمنت إلى حد كبير الاطراد في القواعد الجزئية، وأنها كانت ذات صلة مباشرة بالأحكام النحوية وبالمعاني التركيبية.

ويمكن الجزم بأن النحويين قد أحسنوا فهم العامل، وأجادوا توظيفه، واستطاعوا أن يستثمروه في خدمة أحكام النحو ومعانيه، فنجحوا من ثمة في أن يُقنعوا بوظيفته ومحوريته في دراسة التركيب اللغوي وتحليل وتفسير ظواهره، وخاصة تلك التراكيب التي تكون مؤولة وتستدعي توجيهاً وتقديراً للعامل أو المعمول.

وأخيراً نقول: إن «من نقد هذه النظرية أو بعض مسائلها، ومظاهرها كالتقدير، والحذف، ينسى أن من مميزات العربية هو تحمل التركيب اللغوي للمعاني المتعددة المتنوعة. ويستلزم الوصول إليها التقدير والتأويل والتضمين.. وإنه من التعسف إلغاء هذه الوجوه الدلالية التي تحتملها الآيات»[2] وغيرها من التراكيب البليغة؛ ذلك أن القول بإلغاء هذه النظرية وما يستتبعها، لهو هدم وتضييع للكثير مما كُتب في توجيه القراءات، ومعاني القرآن، وإعرابه، وتفسيره، وإهدار لكل تلك الجهود الجبارة.

(١) السيد(عبد الحميد)، نظرية العامل في النحو ودراسة التركيب، مجلة جامعة دمشق، المجلد١٨، العدد ٣و٤، ٢٠٠٢م ص ٤١.

(٢) الخوام، نظرية العامل تطبيق وتقعيد، الخوام (رياض) نظرية العامل في النحو العربي تطبيق وتقعيد، من منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ٢٠١٤م، ص ٧٨.

المصادر والمراجع

- **الإستراباذي (نجم الدين محمد الرضي)**، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب القاهرة، ط١، ١٤٢١ه/ ٢٠٠٠م.
- **الألوسي (محمود)**، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، عنيت بنشره وتصحيحه: إدارة الطباعة المنيرية دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون ط، ولا ت.
- **البركوي (زين الدين محمد)**، إظهار الأسرار في النحو، دار المنهاج جدة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٠هـ.
- **بسندي (خالد)**، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٠٧م، (ص٢٨٣- ٣١٩).
- **الجرجاني (عبدالقاهر)**:
  - **العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية وشرحها للشيخ خالد الأزهري، تحقيق**: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.
  - **شرح الجمل في النحو، تحقيق** : خليل عبدالقادر عيسى، الدار العثمانية عمان الأردن ودار ابن حزم بيروت، ط١٠، ١٤٣٢ه/ ٢٠١١م.
  - **المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق**: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، بدون ط ١٩٨٢م.
- **الجرجاني (علي الشريف)**، التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- **ابن الجزري (شمس الدين أبو الخير محمد)**، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، دون ط، المطبعة التجارية الكبرى (تصوير دار الكتاب العلمية)، د.ت.
- **ابن جني (أبو الفتح عثمان)**:
  - **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق**: علي النجدي، وعبدالفتاح الشلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، دون ط، ١٤١٤ه/ ١٩٩٤م.

- **الخصائص، تحقيق:** محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٣، ١٤٠٦ه/ ١٩٨٦م.

- **الحلواني (محمد خير) أصول النحو العربي،** إفريقيا الشرق، الدار البيضاء ط٢، ٢٠١٠م.
- **ابن حمزة (مصطفى) نظرية العامل في النحو العربي.. دراسة تأصيلية وتركيبية،** مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠٠٤م.
- **الحميداوي (نزار)،** الأحكام التقويمية في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١١م.
- **أبو حيان (أثير الدين الأندلسي الغرناطي):**
  - **تفسير البحر المحيط، تحقيق:** عبدالرزاق المهدي، دار احياء التراث العربي بيروت، ط١، د ت.
  - **ارتشاف الضرب في لسان العرب،** تحقيق: رجب محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.
- **خليفة (مصطفى حاجي)،** كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دون. ط، تحقيق محمد شرف الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون ت.
- **الخوام (رياض) نظرية العامل في النحو العربي تطبيق وتقعيد،** من منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ٢٠١٤م.
- **الزجاجي (أبو القاسم) الإيضاح في علل النحو،** تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ.
- **الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود)،** الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- **ابن السراج (محمد)،** الأصول في النحو تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مكتبة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- **السمين (أحمد الحلبي) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،** تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ط.

- **سيبويه (أبو بشر)**، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **السيوطي (جلال الدين)**، الاقتراح في أصول النحو، قراءة وتعليق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة د ط، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.
- **السيد (عبدالحميد)**، نظرية العامل في النحو ودراسة التركيب، مجلة جامعة دمشق، المجلد١٨، العدد ٣و٤، ٢٠٠٢م، (ص٤١-٦٨).
- **السيرافي (أبو سعيد) شرح كتاب سيبويه**، تحقيق، أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨هـ.
- **الشاطبي (أبو إسحاق)**، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ.
- **عبده (عبد العزيز) المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل**، منشورات الكتاب، طرابلس، ليبيا، ط١، ١٣٩١هـ.
- **ابن عطية (عبدالحق الأندلسي) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبدالسلام محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **ابن علان (الصديقي)**، داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح، تحقيق: أويس ويسي، كلية الآداب، حمص، سوريا، ١٤٣١هـ.
- **ابن عاشور (محمد الطاهر)**، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- **الغلييولي (مصطفى)**، تحفة الإخوان في شرح العوامل المئة للبركوي (ضمن شروح العوامل)، تحقيق: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ٢٠١٠م.
- **العمراني (محمد ظافر)**، التحفة المهدية شرح العوامل النحوية، دار الآثار، صنعاء اليمن، ط١، ٢٠٠٨م.
- **الفهري (عبدالقادر الفاسي)**، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط٣، ١٩٩٣م.

- **قباوة (فخر الدين) مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء**، دار الفكر المعاصر، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- **القرافي، أحمد، الاستغناء في الاستثناء**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
- **الكفوي (أبو البقاء)**، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- **اللبدي (محمد سمير)**، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- **ابن مالك (جمال الدين محمد)**، شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ.
- **المبرد (أبو العباس محمد)**، المقتضب، تحقيق: عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- **ابن مضاء (أحمد القرطبي) الرد على النحاة**، تحقيق: محمد البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- **الملخ (حسن خميس)**، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م.
- **يعيش (محمد بن يعيش)**، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

*****